الأمم المتحدة

A/65/L.69/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 June 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٦٢ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الأرجنتين*: مشروع قرار منقح

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإلى قراراتها ٥٨/٢٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٧٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٦٧ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٦٤/٢٥٨ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

140611 140611 11-37302 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١]، بما فيها الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ونتائجه[٣]، بما في ذلك الاعتراف بضرورة إيلاء المزيد من العناية لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تضع في اعتبارها أيضا ضرورة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[٤]،

وإذ تشدد على أن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لنمو أفريقيا وتنميتها أمر مهم لتحقيق تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة[٥]،

وإذ تؤكد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد الثامن[٦]؛

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) نظر القرار ٦٣/١.

(٣) انظر القرار ٦٥/١.

(٤) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) A/57/304، المرفق.

(٦) A/65/167.

٢ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن آلية استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية[٧]؛

٣ - **تؤكد من جديد** دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي[٥]؛

٤ - **تؤكد من جديد** التزامها بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية[٢]، حسبما جرى تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي اعتُمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٨]؛

٥ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة، وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٦ - **تؤكد من جديد** دعمها الكامل لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٩]، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[١٠]؛

٧ - **تسلم** بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية تشكل أخطارا جسيمة للعالم بأسره وتحديات خطيرة تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية؛

٨ - **تشير** في هذا الصدد إلى التزام مواصلة بذل جميع الجهود اللازمة لتعزيز الدعم المقدم للاستجابات الوطنية المستدامة والشاملة في أفريقيا من أجل تحقيق تغطية واسعة متعددة القطاعات في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، بمشاركة كاملة وفعالة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات المعرضة للإصابة وأكثر المجتمعات المحلية تضررا والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية تحقيق هدف استفادة الجميع من برامج الوقاية

---

(٧) A/65/165.

(٨) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٩) القرار دإ-٢٦/٢، المرفق.

(١٠) القرار ٦٠/٢٦٢، المرفق.

الشاملة والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠، تمشيا مع الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦؛

٩ - **تؤكد من جديد** الالتزام بمضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق استفادة الجميع من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كخطوة أساسية لبلوغ الهدف الإنمائي ٦ وكمساهمة في بلوغ باقي الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠ - **تؤكد من جديد** العزم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وتوفير الرعاية للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والعمل قدر الإمكان على تحقيق هدف استفادة الجميع من برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين في البلدان الأفريقية، والعزم على الإسراع في بذل الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، بوسائل منها تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والعزم على ضمان تعزيز الشراكة العالمية وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا من خلال تعزيز النظم الصحية؛

١١ - **تعرب عن عميق القلق** إزاء استمرار التأثيرات السلبية للأزمات، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الطاقة والمواد الغذائية والشواغل المستمرة بشأن الأمن الغذائي، وكذا التحديات المتزايدة المتمثلة في تغير المناخ، والجفاف، وتدهور التربة، والتصحر ونقص التنوع البيولوجي، والتحديات الخطيرة التي تشكلها هذه التأثيرات في مجال مكافحة الفقر والجوع، مما قد يقوض بشكل أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا؛

١٢ - **تعرب عن بالغ القلق** لأن أفريقيا تدخل في عداد المناطق الأشد تضررا من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقر بأنه على الرغم من عودة النمو، لا بد من مواصلة الإنعاش الذي يظل هشا ومتفاوتا، ولذلك تؤكد من جديد أنها ستواصل دعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات لتخفيف الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة على القارة؛

١٣ - **تعرب عن القلق** إزاء انخفاض حصة أفريقيا بشكل غير متناسب في التجارة الدولية التي لا تتجاوز نسبة ٢ في المائة من حجم تلك التجارة، وتعرب عن القلق أيضا لأنه

بالرغم من تسجيل زيادة إجمالية في الحجم الإسمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا وفي نصيبها منها، فإن الأرجح أن هذه المساعدة لن تزيد بأكثر من ١ في المائة بالقيمة الحقيقية، مقارنة بمعدل نمو نسبته ١٣ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولأن أي معونة إضافية تقدم إلى البلدان الأفريقية ستصبح، بهذا المعدل، متجاوَزة بسبب النمو السكاني، وتزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية، وارتفاع معدلات البطالة، ونقص تدفقات رؤوس الأموال، والهبوط الحاد في التحويلات المالية إلى القارة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي عوامل تؤثر سلبا في المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حققتها أفريقيا بشق الأنفس في السنوات الأخيرة؛

١٤ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

١٥ - **تهيب** بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها تهيئة الظروف لإفساح المجال للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية؛

١٦ - **تشدد** على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمارات من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

١٧ - **تؤكد من جديد** ضرورة تعزيز دور ومشاركة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، في عملية اتخاذ القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية الدولية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذت مؤخرا في هذا الصدد، وتشدد، في هذا السياق، على أنه لا ينبغي أن تؤدي الجهود المبذولة لمعالجة التأثيرات المستمرة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى زيادة تهميش القارة الأفريقية؛

أولا

الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

١٨ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة لترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تعمل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على مواصلة جهودها في هذا الصدد عن طريق إنشاء

وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة ولاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بغرض تحقيق التنمية في المنطقة؛

١٩ - **ترحب أيضا** بدمج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته وبإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لها كهيئة تقنية من هيئات الاتحاد الأفريقي؛

٢٠ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي، وكذلك الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل إعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٩٦/٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٣١٠/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجال السلام والأمن؛

٢١ - **ترحب** بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في ١٣ بلدا، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض هذه، وتحث، في هذا الصدد، الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وأن تعزز العملية التي تضطلع بها الآلية توخيا للكفاءة في أدائها؛

٢٢ - **ترحب** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

٢٣ - **تقر** بضرورة أن تواصل البلدان الأفريقية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية لكل منها، تنسيق جميع أشكال الدعم الخارجي بغية إدماج هذه المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

٢٤ - **تشجع** البلدان الأفريقية على الإسراع في تحقيق هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وترحب بالتعهد الذي أعلنه القادة الأفارقة بزيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانياتهم، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، دعمها لأمور شتى، من بينها البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والنتائج التي توصل إليها اجتماع ما بعد أبوجا الذي عقدته اللجنة التقنية الدولية التابعة لمؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي الذي انعقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

٢٥ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تزويد الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالدعم الضروري لتعزيز قدرتها؛

٢٦ - **ترحب** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعما لتنمية القطاع الخاص الأفريقي والنهوض بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتماشى والقرارات التنفيذية التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد؛

٢٧ - **تشجع** البلدان الأفريقية على وضع استراتيجية منسقة وشاملة للاتصال والتوعية على نطاق القارة من أجل مواصلة تعزيز الوعي العام بأهداف الشراكة الجديدة وغاياتها؛

٢٨ - **تشجع أيضا** البلدان الأفريقية على تعزيز وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية المحلية وهياكل النقل الأساسية وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي؛ وفي هذا الصدد، تحيط علما مع التقدير بأعمال اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية، التي تسعى إلى مواصلة تعزيز إنشاء الهياكل الأساسية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

ثانيا

استجابة المجتمع الدولي

٢٩ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٣٠ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود الإنمائية لأفريقيا، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٣١ - **ترحب** بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية، وغيرها من المبادرات، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية التنسيق بين تلك المبادرات بشأن أفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال؛

٣٢ - **تحث** على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا؛

٣٣ - **تقر** بأن أفريقيا التي تسهم بأقل قدر في تغير المناخ من أشد المناطق ضعفا وأكثرها تعرضا لتأثيراته الضارة، وتهيب، في هذا الصدد، بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يدعم أفريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات وتوفير موارد جديدة كافية ويمكن التنبؤ بها؛

٣٤ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية مع التسليم بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقر بأن الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية سيوفر زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وسيسهم في النمو الاقتصادي والتنمية؛

٣٥ - **تكرر أيضا تأكيد** ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتعترف بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة من خلال مبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٣٦ - **تدعو** إلى حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني أعباء ديون لا تقدر على تحملها، وتشدد على أهمية القدرة على تحمل الدين؛

٣٧ - **تقر** بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية وأن ذلك يمكن أن يقوض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وأن يشكل خطرا على قدرة بعض البلدان النامية على تحمل الدين، بطرق من بينها تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة؛

٣٨ - **تعرب عن بالغ قلقها** لعدم الوفاء التام بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما أعلنته مجموعة الثمانية في اجتماع القمة الذي عقدته في غلينيغلز بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وفي هذا الصدد، تشدد على ضرورة إحراز تقدم سريع للوفاء بالالتزامات الكبيرة التي تعهدت بها الجهات المانحة في غلينيغلز وغيرها بزيادة المعونة عن طريق وسائل متنوعة؛

٣٩ - **تقر** بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الموارد لأغراض التنمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بأن تحقق، بحلول عام ٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتخصيص ٠,٥ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك الهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد، على أن تفعل ذلك وفقا لالتزاماتها التي أعادت تأكيدها؛

٤٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو والتي هي في سبيلها إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٤١ - **ترحب أيضا** بالجهود والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تحسين نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا[(١١)]، وبالتصميم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وفي الوقت المناسب في تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، في ظل رصد واضح ومواعيد محددة، بطرق منها زيادة

(١١) A/63/539، المرفق.

توافق المساعدة مع الاستراتيجيات القطرية وعن طريق بناء القدرات المؤسسية وعن طريق خفض تكاليف المعاملات التجارية والقضاء على الإجراءات البيروقراطية وعن طريق إحراز تقدم في تحرير المعونة من القيود وعن طريق تعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية لدى البلدان المتلقية للمعونة وعن طريق تعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛

٤٢ - **تقر** بضرورة أن يوجه المجتمع الدولي جهوده على نحو أكثر تحديدا صوب دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وتحيط علما، في هذا الصدد، بإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي[١٢]؛

٤٣ - **تقر أيضا** بضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة من أجل زيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة، المحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٤٤ - **تدعو** جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، ومساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، مثلا بتشجيع التدفقات المالية الخاصة، وتعزيز الاستثمار الذي تقوم به القطاعات الخاصة التابعة للشركاء في أفريقيا، وتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لصالح تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة وبغية النهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٤٥ - **تؤكد** أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٤٦ - **ترحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع وفي تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي، وتعرب، في هذا الصدد، عن تقديرها للزيارة التي قام بها رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات الخاصة القطرية إلى مقر الاتحاد الأفريقي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

(١٢) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

٤٧ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعما للشراكة الجديدة وتقييم تلك الفعالية وتوسيع نطاقها؛

٤٨ - **ترحب** ببرنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن التعليم الأساسي في أفريقيا الذي يستهدف إعطاء الأولوية للتعليم والذي يدعم الاضطلاع بعملية إصلاح كلية وشاملة؛

٤٩ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، بطرق منها مشروع قرى الألفية، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييما لتلك المبادرات السريعة الأثر؛

٥٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لمنطقة أفريقيا[١٣]، وتهيب، في هذا الصدد، بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية؛

٥١ - **تؤكد من جديد** التزام جميع الدول بإنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بالتنمية في أفريقيا، على النحو الوارد في الفقرة ٣٩ من الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية[٢]، وتطلب، في هذا الصدد، إلى رئيس الجمعية العامة أن يواصل المشاورات غير الرسمية التي تجري بقيادة الدول الأعضاء وبمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بشأن طبيعة الترتيبات المؤسسية ونطاقها وأولوياتها من أجل إقامة آلية رصد تستند إلى الآليات القائمة وكذلك إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام[٦]، بغية بدء تشغيلها بحلول نهاية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة؛

٥٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

---

(١٣) تشمل المجموعات التسع: تطوير الهياكل الأساسية؛ والبيئة والسكان والحضرنة؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وأنشطة الدعوة والاتصالات؛ والحوكمة؛ والسلام والأمن؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية القروية؛ والصناعة؛ والتجارة والنفاذ إلى الأسواق.

٥٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الشراكة الجديدة.